ما يُنشر في هذه الصفحة يعبّر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

# فرنسا تبحث عن هويّتها بالسترات الصفر ..؟

ربما تبدو الصورة غير واضحة لدى ساسة فرنسا مع رئيسها مانويل ماكرون الذي تولّى الرئاسة من غير أيّ حزب ينتمي إليه وكأنه هبة إلهية لفرنسا بتعبير فرانسوا هولاند عن عودة جزيرة القرم إلى روسيا ..لكن إذا تأمّلنا ملياً مقولة جورج بوش في آخر ما تلفّظ به قبل رحيله بدقائق ( أنا ذاهب إلى الجنّة...) يدفعنا إلى القول بأنه نفس الوهم يؤمن به الساسة الفرنسيون منذ ولاية الجنرال ديغول إلى مانويل ماكرون.

لو أن فرنسا ملكت البحر ببوارجها، والبر بجيشها هي في قلب العاصفة ولن تتركها (السترات الصفر) تمر من دون ضجيج.

يقول باتريك بيوكانان(سياسي أميركي وصحافي شهير) (أوروبا بكاملها تندفع بنفسها هاربة بتهوّر من مشاكلها الداخلية وكأنها بلا بوصلة سياسية أو قوانين تحميها من الانهيار) .وفرنسا الرأس الثاني بعد ألمانيا فيها هي اليوم (صارت تشبه بشكل متزايد فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية ، ماهي نقطتها القوية، وبطاقة تعريفها؟) في ظل أزمة قد تؤدّي إلى إفلاسها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.. إنها بمأساتها الاجتماعية المتراكمة تشبه الغواصّة التي تطفو على السطح.. صدامات عنيفة بين المحتجّين والشرطة في أربعمائة مدينة فرنسية حسب الإعلام الفرنسي، وقد طالب المحتجّون فيها، برحيل الرئيس ماكرون وتحسين ظروف المعيشة وإلغاء الضرائب على المحروقات وغيرها والخروج من الاتحاد الأوروبي، وهي من دون شك صدمت الكل لأنها مسّت حتى رموز الدولة الفرنسية ( تحطيم جزء من تمثال ماريان، وهو رمز للجمهورية الفرنسية،) ووضعت الكل حزيناً في مشهد آخر قريب منهم غير الذي شاهدوه عن بعد في ما عرف (بالربيع العربي) والذي ساهمت فيه فرنسا سياسيا وعسكرياً ظناً منها أنها من بوابته ستعود لتاريخها الاستعماري، ولكن بحروب بالوكالة كما حدث في ليبيا في عهد ساركوزي.. حيث انتقل بفرنسا من حال عابرة القوميات إلى حال (القبلية)، ونسي( أن قمّة المهارة تكمن في هزيمة العدو من دون خوض حرب) كما يقول الخبير الاستراتيجي الصيني سون نزو..

ربما تبدو الصورة غير واضحة لدى ساسة فرنسا مع رئيسها مانويل ماكرون الذي تولّى الرئاسة من غير أيّ حزب ينتمي إليه وكأنه هبة إلهية لفرنسا بتعبير فرانسوا هولاند عن عودة جزيرة القرم إلى روسيا ..لكن إذا تأمّلنا ملياً مقولة جورج بوش في آخر ما تلفّظ به قبل رحيله بدقائق ( أنا ذاهب إلى الجنّة...) يدفعنا إلى القول بأنه نفس الوهم يؤمن به الساسة الفرنسيون منذ ولاية الجنرال ديغول إلى مانويل ماكرون.. وربما الوجه القبيح للاستعمار الذي واجهت به فرنسا مستعمراتها لازال بعض من الحنين فيه يراودها فأهملت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفرنسي لأكثر من أربعين سنة، مع أنها تعلم أنها صارت في مؤخرة الركب حضارياً واقتصادياً إذا قيست بألمانيا أو الهند، فالناتج القومي لديها أغلبه مبني على الضرائب ٤٨٪ وأن رئيسها منتخب بنسبة ١٦٪ وهي اسوأ نسبة لا في تاريخ فرنسا فحسب بل في التاريخ ككل. وفي هذا الصدد، تقول خبيرة المعهد الروسي للدراسات الاستراتيجية، ناديجدا أوزونوفا، لـ(برافدا رو) ماكرون، في الأصل يُسمّى برئيس الأثرياء..تمّ انتخابه بعدد قليل من الأصوات، إذا أخذنا في الاعتبار الضعف الشديد في المشاركة والعدد الكبير لمَن صوّت ضدّ الجميع.

ووفقاً لها، دعم ماكرون حوالى ٢٤ ٪ من الأصوات الحقيقية في الجولة الأولى. فقد سار في البداية كقوّة معادلة لـ (مارين لوبان) وهذا ما جعله يفوز.. إنه من غير الواضح لماذا يعتمد ماكرون على الليبرالية المتوحّشة في مجتمع يرفضها وينادي بالحمائية الاجتماعية منذ سنين والتي اكتسبها العمال بعد كفاح مرير ولأكثر من عقود من الزمن..؟ فهل يريد الخروج من الواقع المهتزّ بفعل الأزمة الاقتصادية أم يريد أن يكون صانع مجد فرنسا (بنيو الليبرالية) على حساب الطبقة الاجتماعية التي تعاني الفقر والحرمان..؟ لقد واجه الواقع بمتغيّر لا يؤمن بالدوران خارج منطق الواقع ذاته وما هو عليه من سيّئ إلى أسوأ وهو ما دفع رئيس الوزراء الفرنسي إلى القول (على فرنسا أن تتراجع عن الاصطدام بالجدار وعلينا أن نعترف بالظلم) وقال أيضاً (يمكننا أن نتصرّف وكأن ما حدث غير جدّي، لكن الحقيقة تكمن في أن كل هذا خطير للغاية).

فرنسا اليوم وأمام واقعها الفوضوي لا يمكنها أن تعبر بسلام جسر السترات الصفر إلا إذا تراجعت إلى الخلف ولسنوات واستعدّت لمواجهة التاريخ الاستعماري لها بالتصالح مع الذات وليس بالذهاب إلى حروب خاسرة في ما عرف بـ(الربيع الربيع..)إن الأجدر بها أن تتأمّل جيداً تاريخها وما علق به من هزائم بدل من محاولات سباق الأحداث خارج جغرافيّتها أملاً في العودة إلى ماضيها الاستعماري بداية من ليبيا إلى سوريا ثم مالي وكلها أخطاء وقعت فيها ولحسابات متجانسة وطبيعة المفهوم الاستعماري لكن من دون أن تعود لذاكرتها وما تحتفظ به رفوف التاريخ الفرنسي السيّئ من حروب نابليون إلى الآن، وهي بلا شك تقطر ألماً بخطاياها وحتى بجرائمها.. أذهلني خبر إرسال حاملة الطائرات (شارل ديغول) إلى سواحل سوريا في بداية الحرب على سوريا..

الخبر كان مضحكاً - بالنسبة إليّ على الأقل ..الحاملة هذه ذاهبة أكيد لتحارب الحيتان في عمق البحر وليس لها غير ذلك ،إذ كيف لفرنسا العاجزة عن حماية الداخل فيها تحاول أن تحرّر مَن هم أهمّ منها استقراراً ،اجتماعياً واقتصادياً ، وأمنياً. إنها مجرّد لعبة كاريكاتورية من وجهة نظري أيضاً ...فرنسا التي أخرجت من ثكناتها العسكرية والأمنية أكثر من ثمانين ألف رجل مدجّجين بالسلاح تحيطهم دبابات مثبتة على أعلى الجسور فيها تحاول أن تخرج بوارجها قصد استعراض العضلات وهو ما لم يكن ضمن خططها قبل أن تعصف بها أحداث ( شارلي إيبدو) كيف لفرنسا التي فشلت في الصومال رغم المساعدة الأميركية لها أن تقول للعالم بأن حاملات طائراتها في طريقها إلى الساحل السوري ولماذا .. ؟ إذا كان ذلك للاطمئنان على أصدقائها في بلدان الخليج(الفارسي) فهم معها في الهمّ سواء ..

بل لإظهار قوّتها أمام غليان الداخل فيها.. إذن ،من المؤسف أن تحاول فرنسا التغطية على أخطائها بمساعدة الإرهابيين فيها على الذهاب إلى العراق وسوريا ولما عادوا إليها بنيرانهم حاولت أن تظهر للعالم بأنها قوّة عالمية ..؟ لقد أخطأت فرنسا باحتضانها للإرهاب بما فيه الإرهاب الديني ل:(شارلي إيبدو (وأخطأت حين نقضت عهدها مع روسيا بعدم تسليم حاملتي طائرات هيلوكوبتر التي تعاقدت عليها روسيا مع المؤسّسة الفرنسية المعنية ، لقد كسرت بذلك هيبتها وتحوّلت إلى دولة من دول العالم الثالث الذي يوصف عادة بعدم الوفاء بالتزاماته ..فهل فرنسا في مرتبة روسيا اقتصادياً، وعسكرياً ، وسياسياً حتى تعاديها ..؟ أم أن تبعيتها المطلقة لأميركا جعلتها تفكر بأنها شريك في القوّة الأميركية وأن حمايتها بالأطلسي أمر جاهز مع أن رئيس أميركا ووزير خارجيتها رفض حضورها في الموزاييك السياسي الذي تم جمعه في قلب العاصمة باريس بعنوان كلنا ضدّ الإرهاب.. لا أحد يمكن أن يفسّر خرجة فرنسا هذه إلا بالتطاول على الحقيقة التي صفعت بها أجهزتها الأمنية حين ضرب الإرهاب فيها ضربته ومشى وهو ما يعني أن أمنها فاشل وهش ، وهي الآن تحاول جبر كسرها مع انتفاضة السترات الصفراء لكن في الوقت الضائع ..

أكيد لا يتم لها ذلك حتى ولو أن فرنسا ملكت البحر ببوارجها، والبر بجيشها هي في قلب العاصفة ولن تتركها (السترات الصفر) تمر من دون ضجيج قد تخلط جميع أوراق سياستها .واليوم بعد أن شاركت فرنسا في الحرب على اليمن وفشل معها شركاؤها من العرب والعجم هي بحاجة إلى صوت شعبي جديد يقول وزير خارجيتها (جان إيف لودريان) واصفاً الحربَ في اليمن بأنها (قذرة)... إذن، فرنسا لا تتعلّم من هزائمها وهي لاتعدّ ولا تُحصى وكأنها أغبى الأغبياء في التاريخ، ومَن لم يتعظ من أخطائه فلا مجال لانتظار الرؤية الصائبة منه. وإذا صدقت وسائل إعلام عالمية مختلفة في رؤيتها فإن (التحوّل الذي فرضته حركة السترات الصفراء سيؤدّي إلى تسونامي كبير من شأنه تحطيم الوحدة الأوروبية). والمخرج كما يقول المُنتفضون (إما ثورة شعبية...أو حرب عالمية ثالثة).

محمّد لواتي

# حكومة الاحتلال الاسرائيلي.. ازمات داخلية بعناوين خارجية

ليست بجديدة الازمات السياسية في كيان الاحتلال الاسرائيلي، فهي بالمقام الاول داخلية تعكس شرخا كبيرا بين مكونات المستوطنين غير البعيدة عن التصنيف العنصري من بعض المكونات تجاه اخرى.

وعليه لا يمكن وضع الازمة الاخيرة التي تعيشها حكومة الاحتلال بعيدا عن مسار الازمات الذي رافق الكيان منذ نشأته. وللدخول اكثر في تفاصيل الازمة يمكن تحديد بعدين اساسيين لها..

**البعد الاول.. داخلي**

مع تراجع شعبية ونفوذ حزب العمل في كيان الاحتلال فتحت الساحة السياسية امام بروز احزاب اخرى لا تخرج في هيكليتها وتكويناتها عن اطار التصنيف الاثني والعنصري، فكانت احزاب مثل كاديما واسرائيل بيتنا والبيت اليهودي وغيرها.. لكن بقي حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو الاقوى بعد ان ورث نتنياهو الزعامة من اسحق شامير عام الف وتسعمئة وستة وتسعين.

غير ان الانتخابات الاخيرة عام الفين وخمسة عشر شهدت دخول العناصر الجديدة على الساحة السياسية والتي كان لها دور اساسي في الازمة الحالية لحكومة نتنياهو. بداية مع ازمة خروج افيغدور ليبرمان وحزبه اسرائيل بيتنا من الحكومة وبقائها على قيد الحياة باغلبية صوت واحد فقط في الكنيست بعد اقناع حزب البيت اليهودي بزعامة نفتالي بينيت بالبقاء في الائتلاف الحكومي.

رؤى احزاب الائتلاف الحكومي لنتنياهو ساهمت في تخبط الحكومة رغم تمكن نتنياهو من السيطرة على مسار الامور بحكم نفوذه الذي ترسخ على مدى تسع سنوات متتالية من الحكم. من الخلاف حول التعاطي مع المقاومة الفلسطينية وقطاع غزة، الى الخلافات الداخلية واهمها قانون التجنيد المتعلق باعضاء المدارس الدينية في كيان الاحتلال.

العامل الاخر في البعد الداخلي للازمة يتمثل بقضايا الفساد التي تلاحق نتنياهو ووصلت الى مرحلة يمكن وصفها بالحرجة مع التوصيات القضائية بتوجيه الاتهام لنتنياهو ما قد يؤدي لمحاكمته وربما حبسه ما يعني ضربة قاضية لحياته السياسية وايضا لحزبه (الليكود).

**البعد الثاني.. خارجي**

العامل الاهم في البعد الخارجي للحياة السياسية في كيان الاحتلال يتمثل بالمقاومة في كل من فلسطين ولبنان. فالمواجهة مع المقاومة الفلسطينية لاسيما مؤخرا في معركة خانيونس القت بثقلها على الجدل السياسي والامني داخل الكيان. وكانت عاملا رئيسيا في خروج ليبرمان وحزبه من حكومة نتنياهو.

وهنا يمكن ملاحظة ان نتنياهو ادرك انه لا يمكنه الاستسلام لمطالبات ائتلافه الحكومي باسقاط الحكومة واجراء انتخابات مبكرة قبل شهر، لانه كان سيخسر احدى اهم اوراقه الانتخابية اي الامن. فكانت التطمينات التي قدمها لحزب بينيت للبقاء حتى تمرير مشروعه الترويجي الذي سيمهد للانتخابات المبكرة والتي بدورها كانت قدرا بالنسبة لنتنياهو لكن المشكلة كانت في توقيت اعلانها. فكانت قضية الانفاق على الحدود بين فلسطين المحتلة ولبنان والتي زعم كيان الاحتلال ان حزب الله حفرها لاستخدامها في اي معركة مقبلة. الملفت في قضية الانفاق كان الزخم الاعلامي والتحريض الدبلوماسي من كيان الاحتلال ضد حزب الله، كل ذلك لاظهار نتنياهو بصورة الضامن الوحيد للامن في المستوطنات، وهو ما يصنع الفارق لدى المستوطنين في صناديق الاقتراع اكثر من كون نتنياهو فاسدا. وما بين البعدين الداخلي والخارجي يمكن القول انه الى جانب القضايا الداخلية الخلافية والتي ستشكل مادة قوية في حملات الاحزاب لانتخابات نيسان ابريل المقبل، يفرض العامل الخارجي نفسه بقوة على مواقف الاحزاب في كيان الاحتلال واستخدامها هذا البعد في استقطاب اصوات المستوطنين، وعلى رأس هذه المواقف تلك المتعلقة بتعاظم قوة المقاومة في فلسطين ولبنان اضافة الى مسيرات العودة التي اثبتت انها عامل توتير مهم جدا للاحتلال، مع عدم اغفال واقع مهم جدا بدأ يفرض نفسه بقوة في اطار المواجهة مع الاحتلال وهو العمليات التي تنفذ في الضفة ضد قوات الاحتلال والتي باتت كابوسا جديدا من المؤكد انه سيكون حاضرا في مسار مرحلة ما بعد الانتخابات المقبلة في كيان الاحتلال الاسرائيلي.

حسين الموسوي

# ترامب ومؤسّسات «الدولة العميقة» ..!

مصطلح (الدولة العميقة) الذي انتشر استخدامه مؤخّراً للتعبير عن دور (مراكز القوى) في عدّة بلدان، هو ليس بالضرورة توصيف لحال سيء الآن في الولايات المتحدة الأميركية. فالدولة العميقة في أميركا هي الأجهزة الأمنية المختلفة، وهي مؤسّسة وزارة الدفاع، وهي الخبراء في وزارة الخارجية وفي البنك المركزي وفي السلك القضائي، إضافة طبعاً إلى بعض معاهد الفكر والأبحاث وقوى الضغط داخل مجلسيْ الكونغرس. ولا تخلو فترة أي رئيس أميركي من مواجهة، ولو محدودة، مع جزء من قوى (الدولة العميقة الأميركية)، لكن ما يحدث مع الرئيس الحالي دونالد ترامب تجاوز الحدود كلّها وشمل معظم مؤسّسات (الدولة العميقة)، وهو أمرٌ يحدث للمرّة الأولى في التاريخ المعاصر للولايات المتحدة.

فهل يعني ذلك أنّ ترامب على حقّ في خلافه مع هذه المؤسّسات المتجذّرة في عمق الدولة الأميركية؟! أو هل يوحي ذلك بأنّ هناك (مؤامرة) على حاكم (البيت الأبيض) من قبل المؤسّسات العميقة في الحكم؟! الإجابة الأعقل هي بالنفي طبعاً بسبب ما عليه ترامب نفسه من أسلوب في الحكم ومن غياب تام للخبرة في السياسة الخارجية وفي العمل السياسي، ومن فضائح شخصية ومخالفات متّهم بها قبل وصوله للبيت الأبيض، ومن عنجهية ونرجسية في شخصيته تجعل من الصعب التعامل معه حتّى من قبل الأشخاص الذين يختارهم للعمل معه.

فلقد بدأ الرئيس ترامب عهده بانتقاد شديد لمكتب التحقيقات الفيدرالي (أف. بي.آي) وأقال مديره بسبب التحقيقات حول الدور الروسي في انتخابات الرئاسة بالعام ٢٠١٦، ثمّ مؤخّراً أقال ترامب وزير العدل جيف سيشن لأنّ الوزير لم يضغط لوقف التحقيقات. وشهد النصف الأول من عهد ترامب أكثر من خمسين استقالة أو إقالة لأشخاص كانوا يعملون في إدارته أو داخل البيت الأبيض، وآخرهم كان وزير الدفاع جيمس ماتيس الذي أوضح في رسالة استقالته مدى خلافه مع سياسات ترامب الخارجية. وقد اختلف ترامب أيضا مع وكالة المخابرات الأميركية في تقييمها لما حدث في جريمة قتل جمال خاشجقي، كما انتقد مؤخّراً البنك المركزي بسبب رفع سعر الفائدة محمّلاً رئيس البنك مسؤولية تدهور أرقام بورصة نيويورك.

وربّما من المهمّ أيضاً تذكّر انتقادات ترامب حينما تولّى الرئاسة لوزارة الخارجية ودعوته لتقليص حجمها، ثمّ لخلافه مع عددٍ من القضاة حول قراره بحظر السفر لأميركا من عدّة دول إسلامية، ولحملاته المستمرّة ضدّ الإعلام الأميركي متّهماً إيّاه بأنه عدوّ الشعب! بل حتّى بعض أركان الحزب الجمهوري الذي يمثّله في الحكم لم يسلموا من انتقادات ترامب وهجومه على كلّ من لا يوافق على أجندته.

إذن، مشكلة ترامب هي الآن مع معظم المؤسّسات الفاعلة في الحياة الأميركية، وهي مع أركان في إدارته وفي حزبه وفي عائلته أيضاً، وهذا يؤكّد بأنّ المشكلة هي في ترامب نفسه وليس في (الدولة العميقة)، وبأنّ ما يطمح إليه ليس بمستقبل أفضل لأميركا أو للعالم لكي يقف البعض معه ضدّ مؤسّسات الحكم العميقة، ولا يجوز أن يرى البعض فائدة لقضايا أو أزمات عربية في المواقف أو القرارات التي يتّخذها ترامب، بما فيها ما أعلنه مؤخّراً عن عزمه سحب القوات الأميركية من سوريا. فهذا القرار لا يمكن فصله عن أجندة ترامب في عموم منطقة الشرق الأوسط وما هو عليه من دعمٍ كبير لسياسات نتنياهو في المنطقة.

إنّ قرار ترامب بسحب القوات الأميركية من سوريا الآن قد يكون مقدّمة لتصعيد عسكري إسرائيلي في المنطقة يدعمه ترامب، ولكن لا يريد أن تكون القوات الأميركية هدفاً يسهل ضربه على الأراضي السورية. ولا نعلم بعد ماذا يخبئ ترامب من مفاجآت في سياسته الخارجية خلال الشهرين القادمين، حيث هو بحاجة إلى حدثٍ خارجي كبير يُهمّش ما يحصل داخل الولايات المتحدة من تصاعد في التحقيقات مع حملته الانتخابية، وليستبق ما قد يقوم به الحزب الديمقراطي بعد فوزه بغالبية أعضاء مجلس النواب.

لقد تحدّث ترامب عن (أميركا أوّلاً) بينما ما يمارسه من سياسة خارجية أدّت وتؤدّي إلى عزلة الولايات المتّحدة دولياً حتّى مع حلفاء تاريخيين لأميركا. وهناك أضرار تتحصّل الآن على المصالح الأميركية من جرّاء هذه السياسة (الترامبية) التي لا تأبه إلا لتعهّدات ترامب في حملته الانتخابية، ووفق معايير شخصية محض، ومراعاةً فقط لمصالح فئوية ترتبط بالرئيس نفسه وبعائلته وبقاعدته الشعبية التي تُهيمن عليها جماعات عنصرية وصهيونية متطرّفة. إنّ شعار (أميركا أولاً) الذي رفعه ترامب في حملته الانتخابية، وكرّره ويكرّره في أكثر من مناسبة، هو نقيض الواقع والممارسة العملية لسياسة إدارته، حتّى في المجتمع الأميركي نفسه. فشعار (أميركا أوّلاً) يتطلّب على المستوى الداخلي رئيساً يحرص على التعدّد الإثني والعرقي في المجتمع الأميركي، وترامب صرّح وتصرّف عكس ذلك مع الأميركيين الأفارقة والمسلمين والمهاجرين اللاتينيين. والمصلحة القومية الأميركية تفترض وجود رئيس في (البيت الأبيض) يعمل لصالح الفئات الفقيرة والمتوسّطة من الأميركيين، وترامب خدم ويخدم الفئة القليلة من الأثرياء في الكثير من مراسيمه الرئاسية وقوانين الكونغرس (الجمهوري)، وما يتّصل بها من مسائل الصحّة والهجرة والضرائب والضمانات الاجتماعية.

لقد فشلت إدارة ترامب في تعديل قانون الرعاية الصحية الذي أقرّته إدارة أوباما، وفشلت حتّى الآن في وضع قانون للهجرة وفي بتّ موضوع المهاجرين غير الشرعيين المولودين في أميركا، لكن إدارة ترامب نجحت في وضع قانون جديد للضرائب يصفه الكثير من المعلّقين بأنّه جاء لصالح الشركات الكبرى والأثرياء وليس لصالح الطبقة الوسطى والفقراء. وهذا الفشل أو التعثّر لأجندة ترامب على المستوى الداخلي ترافقه التحقيقات بشأن دور روسيا في الانتخابات الماضية، وما جرى كشفه أيضاً عن فضائح علاقات جنسية قام بها ترامب قبل وصوله للبيت الأبيض، وهما قضيتان تشكّلان عنصر ضغطٍ يومي على الرئيس ترامب شخصياً وعلى إدارته، ولهما تبعات قانونية وسياسية في المستقبل القريب.

الحال هو نفسه على مستوى السياسة الخارجية الأميركية، حيث أخرج ترامب الولايات المتحدة من اتفاقيات دولية وهدّد بالخروج من المزيد منها، وهي اتفاقيات تحقّق مصالح قومية أميركية مع جيرانها الكنديين والمكسيكيين ومع الحلفاء الأوروبيين ودول أخرى في آسيا.

وأين (أميركا أولاً) في تزايد مشاعر الغضب لدى شعوب دول العالم تجاه السياسة الأميركية ورمزها في (البيت الأبيض)؟! وأين كانت (المصالح القومية الأميركية) في قرار ترامب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل وبنقل السفارة الأميركية إليها، وهو قرار يتناقض مع قرارت دولية صادرة عن (مجلس الأمن) ومع سياسة أميركية سار عليها كل من سبقه من رؤوساء أميركيين؟!

ولعلّ ما سبق ذكره يُعزّز المخاوف من أن يُقدِم ترامب على افتعال أزماتٍ دولية، أو ربّما تورّط عسكري كبير في حروب جديدة، لتغطية ما يحدث من تعثّر وفشل داخلي، ولكي تستعيد إدارته بعضاً من الثقة والتأييد وسط الرأي العام الأميركي. وهذا أسلوبٌ مارسته إدارات أميركية مختلفة حينما كانت تتعثّر أجنداتها الداخلية أو حينما تكون في مأزق سياسيٍّ شديد، باعتبار أنّ الأميركيين يقفون مع رئيسهم، ظالماً أو مظلوماً، حينما تخوض واشنطن حروباً خارجية..!

صبحي غندور